المحاضرة الثالثة: منظمة التجارة العالمية.

لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة **اتفاقية الجات** GATT في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة الأوروجواي تزيد عن كونها اتفاقية دولية لتحرير التجارة، مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية. ولم يكن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سهلا، حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة الموقعة في أكتوبر **1947** خلال مؤتمر **هافانا** قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، ولكن أسقطت هذه الفكرة نظرا لرفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع وذلك للحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتخوفه من أن إنشاء المنظمة سوف يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين. لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة اعتبارا من **1994**.[i]

تجعل المنظمة من أهدافها الرئيسية ضمان انفتاح التجارة العالمية ورفع مستوى العيش والدخل، وضمان الحق في الشغل، وتطوير الإنتاج وتنمية التجارة الدولية، واستغلال متكامل لمصادر الاقتصاد العالمي.

كما تتحدث المنظمة عن أهداف أخرى من مثل تطوير قطاع الخدمات، وترسيخ ثقافة حماية البيئة، بالإضافة إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق تنمية محلية مستدامة.

تعمل المنظمة على إدارة ومتابعة تطبيق القواعد التجارية المرتبطة بتجارة البضائع والخدمات ومواضيع حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بغرض ضمان شفافية الاتفاقيات التجارية الجهوية والثنائية.

كما تعمل على حل الخلافات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتفسير بنود الاتفاقيات الموقعة، وذلك بالإضافة إلى تطوير مهارات الطاقات الاقتصادية بالبلدان النامية.

وتشتغل المنظمة على تطوير قطاع البحوث والدراسات الاقتصادية وتجميع ونشر المعطيات الاقتصادية[ii].

أما اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فبالرغم من كونها نصوصا قانونية طويلة ومعقدة حيث إنها تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، إلا أنها حددت عددًا من المبادئ المشتركة والتي اعتبرت أساس النظام التجاري بين الدول ومنها :

– عدم التمييز بين الشركاء التجاريين للدول الأعضاء من حيث المنتجات أو السلع والخدمات، وتشجيع الأعضاء والسماح لهم باتخاذ تدابير خاصة لحماية البيئة والصحة العامة إذا لزم الأمر.

– خفض الحواجز التجارية لتشجيع التجارة، على أن يشمل ذلك الرسوم والتدابير الجمركية المختلفة مثل حظر الاستيراد وتقييد حصص التبادل التجاري.

– حماية الشركات والتجار وتثبيط الممارسات (غير العادلة) مثل إغراق الأسواق بمنتجات بأقل من تكلفتها بهدف الحصول على حصة سوقية.

– دعم الدول النامية للتكيف مع أحكام منظمة التجارة العالمية وذلك بمنحهم وقتا ومرونة وامتيازات خاصة لتحقيق المتطلبات، مع التأكيد الكامل للمنظمة بأنه لا ينبغي رفع الحواجز التجارية بين الدول بشكل تعسفي.

أما أهم قواعد التجارة الدولية من وجهة نظر المنظمة فهي كما يلي:

– التزام الدول بتخفيض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية للسلع والخدمات والملكيات الفكرية وبالتالي تسهيل عمليات التبادل التجاري.

– تحقيق السياسات التجارية الشفافة للدول من خلال إخطار المنظمة بالقوانين المعمول بها والتدابير المعتمدة لديها، على أن تخضع جميع الدول الأعضاء لفحص دوري لسياساتهم وممارساتهم التجارية.

– ضمان تدفق التجارة بسلاسة، حيث ترفع الدول منازعاتها إلى منظمة التجارة العالمية إذا اعتقدت أنه قد تم التعدي على حقوقها التجارية، على أن تستند الأحكام الصادرة إلى تفسيرات الاتفاقات والتزامات الدول، مع العلم بأن هذه الاتفاقيات ليست ثابتة حيث إنه قد تتم إعادة التفاوض عليها من وقت لآخر .هذا وتعتبر تعديلات الدوحة في العام 2001 من أهم تعديلات المنظمة حيث هدفت لتحقيق إصلاحات كبيرة في نظام التجارة الدولية من خلال إدخال حواجز تجارية أقل وقواعد تجارية منقحة، وهو ما ساعد في تحسين الآفاق التجارية للدول النامية.

– تنظيم بعثات تعاون فني وعقد دورات متنوعة بهدف مساعدة الدول النامية على تطوير بنيتها التحتية وتحسين مهاراتها التجارية اللازمة لتوسيع نطاق أعمالها.

– تشجيع التواصل التجاري حيث تقيم المنظمة حوارًا منتظمًا مع العديد من الدول والجهات، بهدف تعزيز التعاون وزيادة الوعي بالأنشطة والأهداف[1].